العنوان:	التعليم والتدريب المحاسبي
المصدر:	المحاسبة - السعودية
المؤلف الرئيسي:	بودي، خالد محمد
المجلد/العدد:	س 5, ع 19
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1998
الشـهر:	رجب / أكتوبر
الصفحات:	34 - 39
رقم MD:	304207
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التدقيق، المحاسبة المالية، التعليم المحاسبي، التدريب المحاسبي، البرامج، القدرات الشخصية التحليلية، الإعداد المهني، كليات المحاسبة الخليجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/304207



تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة ببرامج التعليم الأكاديمي والتدريب في مجال المحاسبة مع طرح بعض المقترحات التي يمكن من خلالها إحداث التطوير المنشود بالنسبة للبرامج الأكاديمية وبرامج التدريب المحاسبي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تناقش الدراسة كيفية النهوض بتلك البرامج ودور الجهات ذات العلاقة بالنسبة لعملية التطوير. وقد تم إعداد خطة هذه الدراسة كما يلي:

بقلم الدكتور:
خالد محمد بودي
بيت التمويل - الكويت

التعليم والتدريب المحاسبي

أولاً: تحديد أنواع برامج التعليم والتدريب المحاسبي والتي تمثل المحور الرئيسي لهذه الدراسة.

ثانياً: تحديد العناصر المتعلقة بتطوير هذه البرامج وذلك استناداً إلى اتجاهات التطوير على المستوى الدولي وبالتحديد تلك العناصر والجوانب التي قامت بتحديدها لجان متخصصة تم تشكيلها لهذا الغرض في دول أخرى.

ثالثاً: استخلاص العناصر الأساسية التي تمثل أساساً للتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعاً: تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في دفع جهود التطوير على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وفرص التعاون فيما بين هذه الدول للارتقاء بالبرامج المحاسبية، مع الإشارة إلى دور كل من المؤسسات الأكاديمية والمهنية في هذه المضمار.

أنواع برامج التعليم والتدريب المحاسبي

من المفيد، قبل الشروع في مناقشة عملية تطوير برامج التعليم والتدريب المحاسبي، تحديد ماهية هذه البرامج والتي تشكل محور هذه الدراسة، وإن كانت لا تخفى على القارئ الكريم، إلا أن تحديد هذه البرامج يسهل عملية الربط فيما بين مقترحات التطوير والبرامج المستهدفة. وفيما يلي استعراض لهذه البرامج:

أولاً: برامج التعليم الأكاديمي

١ - برامج البكالوريوس في العلوم الإدارية - تخصص محاسبة.

ب- برامج الدبلوم التجاري - تخصص محاسبة.

جـ- ماجستير المحاسبة - ماجستير الأعمال - تخصص محاسبة.

د- برامج الدكتوراه في المحاسبة - برامج الدكتوراه في الأعمال - تخصص محاسبة.

ثانياً: برامج التدريب:

أ- برامج التدريب التي تهدف إلى تطوير القدرات الفنية والمهنية للمحاسبين.

ب- برامج التدريب المخصصة لتطوير القدرات في مجالات العلوم المساندة (الإدارة - الحاسب الآلي - القوانين المحلية والدولية..) ويمكن أيضاً تصنيف هذه البرامج على أساس الجهات التي تتولى إعدادها وتقديمها كما يلي:

١ - برامج التدريب التي تقوم بتقديمها المؤسسات الأكاديمية.

٢- برامج التدريب التي تقدمها المؤسسات المهنية.

٣- برامج التدريب التي تقوم بتقديمها شركات التدريب الخاصة.

٤- البرامج المعدة من قبل جهات العمل لمنتسبيها.

وتركز هذه الدراسة على برامج البكالوريوس في التجارة أو العلوم الإدارية - تخصص محاسبة - حيث أن هذا النوع من البرامج يقوم بتخريج المحاسبين المهنيين. كما تتناول برامج التدريب المهني للمحاسبين وبرامج التدريب في العلوم المساندة.

واقع التعليم المحاسبي:

تمثلت أهم التطورات التي طرأت على مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي خلال ربع القرن الماضي في اتساع المجالات الفنية التي تغطيها المعايير المحاسبية وادخال الطرق الكمية والأساليب الإحصائية في مجال المحاسبة الإدارية، ومحاسبة التكاليف، والمراجعة. كما شملت هذه التطورات التوسع في استخدام نظم المعلومات الآلية. إلا أنه بالرغم من هذه التطورات فإن التعليم المحاسبي أصبح يتعرض لإنتقادات متزايدة حيث يتناول هذا النقد الجوانب التالية:

١- تعليم الطالب الإجراءات والمعالجات الفنية دون الاهتمام بما تعنيه هذه المعالجات وأهميتها في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال لا يتم الاهتمام بالجوانب السلوكية عند تعليم الطالب كيفية إعداد الموازنات التقديرية، كما يتعلم الطالب اسلوب استخراج المؤشرات المالية دون الاهتمام بكيفية استخدام هذه المؤشرات ومدى ارتباطها بعملية اتخاذ القرار.

٢- عدم إعداد الطالب للتعامل مع بيئة العمل غير المنتظمة: فمن خلال برنامجه الأكاديمي، يعتاد الطالب على حل المسائل العملية في ظل توفر البيانات المطلوبة لحل هذه المسائل وبشكل منتظم ومحدد، إلا أنه في الواقع العملي فإن البيانات الأساسية المرتبطة بإعداد التقارير أو التحليل لا تتوفر في العادة بطريقة سهلة ومنتظمة. في حين أن الطالب يجب إعداده بحيث يمكنه التعامل مع بيئة تقترب أكثر من الواقع العملي، بحيث يتعود على مواجهة المواقف العملية، وذلك بتغير نمط الحالات العملية واستخدام حالات فعلية أو حالات افتراضية يتم تطويرها بطريقة تحاكي الواقع العملي بدرجة أكبر.

٣- عدم الاهتمام بالجوانب الشخصية والقدرات الذاتية: فالكثير من البرامج المحاسبية في الوقت الحاضر لا تهتم بتطوير القدرات الشخصية للطالب بما يمكنه من التفاعل مع بيئة العمل بالمستوى المطلوب. إن الطالب يحتاج إلى أن يطور قدرته في مجال التفكير المنطقي، التحليل الانتقادي، مهارات العرض الشفوي والتحدث والتحاور. إن اكتساب الطالب للمهارات الفنية لا يعني قدرته على توظيف هذه المهارات في مجال عمله بفعالية ونجاح مالم تكن لديه المهارات الخاصة التي تمكنه من التعامل مع بيئة العمل والتفاعل مع الآخرين. إن الاهتمام بتطوير مهارات الاتصال لدى خريجي المحاسبة يدعم قدراتهم في المجالات الفنية.

٤- عدم الربط فيما بين المحاسبة والعلوم الأخرى: على الرغم من أن الطالب يتلقى تعليمه من خلال برامج محددة ومتخصصة في مجالات متعددة. إلا أنه لم يتم الربط فيما بين المحاسبة والعلوم المالية والإدارية الأخرى التي يدرسها الطالب بما يؤهله للعمل في بيئة ترتبط الجوانب المحاسبية فيها بشكل وثيق مع الجوانب المالية والإدارية والسلوكية لدعم عملية وضع الخطط والبرامج، واتخاذ القرار، وتصميم نظم المعلومات، وإعداد التقارير، وعملية المراجعة والتدقيق.

بعد التعرض إلى أهم الانتقادات التي توجه للتعليم المحاسبي في الوقت الراهن، نتناول المقترحات والتوصيات التي تم تقديمها بهدف تطوير التعليم المحاسبي.

كثير من البرامج المحاسبية لا تهتم بتطوير القدرات الشخصية للطالب

المدخل لتطوير التعليم المحاسبي:

إن تشكيل لجنة تغيير مناهج التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية Accounting Education Change Commission يعد خطوة بارزة في سبيل تطوير مناهج التعليم المحاسبي، لقد تم تشكيل اللجنة في عام ١٩٨٩ بهدف تقديم مقترحات عملية تهدف إلى النهوض بمستوى التعليم المحاسبي بما يواكب متطلبات العصر. وقد أصدرت اللجنة تقريرها رقم (١) في سبتمبر من عام ١٩٩٠ حيث حدد هذا التقرير القدرات والمهارات المطلوب الاهتمام بها بالنسبة لطلاب المحاسبة، وفيما يلي عرض موجز لمحتويات هذا التقرير:

القدرات المطلوب الاهتمام بها:

١- المعرفة العامة General Knowledge:

يجب أن يتعرف الطالب على الجوانب الأساسية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية، الرياضيات، الإحصاء، علم النفس، وعلى القضايا، والأفكار والموضوعات، ومراكز الثقل والقوى الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية المتعارضة في العالم.

٢- المهارات الذهنية Intellectual Skills:

يجب أن يكتسب الطالب القدرات الأساسية المتعلقة بعملية استنباط المعرفة والاستقصاء، والتفكير المنطقي المجرد، والتحليل الانتقادي للمواقف.

كما يجب أن يتم تهيئة الطالب لتحديد ومعالجة الحالات العملية في بيئة غير منتظمة، وأن يعتاد على حل المشكلات بالتشاور مع الآخرين.

٣- مهارات التعامل مع الآخرين Interpersonal Skills:

يجب دعم قدرات الطالب على العمل ضمن فريق، والتعامل مع الآخرين، والتوجيه، والتفويض، واستخدام الحوافز وتطوير الآخرين، ومعالجة المواقف المتعارضة.

٤- مهارات الاتصال Comnication Skills:

يجب تطوير المهارات الخاصة بعرض ومناقشة، والدفاع عن وجهة النظر بشكل فعال ومن خلال الاتصال الرسمي وغير

الرسمي، بشكل كتابي أو شفوي.

٥- علوم البيئة التجارية Business Environment

يجب أن يكتسب الطالب المعرفة فيما يتعلق بأنشطة المنشآت والشركات التجارية وطبيعة البيئة التي تعمل من خلالها هذه المنشآت، كما يجب أن يتعرف على كيفية إحداث وإدارة التغيير في تلك المنشآت، مع فهم التركيبة الداخلية الأساسية وطريقة العمل مع استخدام أمثلة محددة لتوضيح ذلك.

٦- العلوم المحاسبية العامة:

تتضمن العلوم المحاسبية العامة حسب تعريف اللجنة ما يلي:

أ- تقديم المحاسبة كعلم معالجة وإيصال للمعلومات.

ب- التعرف على كيفية استخدام المعلومات من قبل المعنيين.

جـ- فهم موقع المحاسبة ضمن نظام المعلومات.

د- التعرف على كيفية تطوير نظم المعلومات.

هـ- التعرف على طبيعة مهنة المحاسبة.

٧- التعليم المحاسبي المتخصص:

يتضمن التعليم المحاسبي المتخصص، حسب تعريف اللجنة، موضوعات متقدمة في مجال المحاسبة المالية والإدارية، محاسبة الضرائب، وتدقيق الحسابات.

ويلاحظ أن اللجنة قد أولت المهارات الشخصية لخريج المحاسبة أهمية خاصة، وذلك إلى جانب المهارات المحاسبية الفنية. إن هذا الاتجاه يتفق مع طبيعة علم المحاسبة، حيث أن المحاسبة في جوهرها، هي علم اتصال، لذلك يجب على العاملين في الحقل المحاسبي، اتقان علوم وفنون الاتصال وذلك في أبعاده المختلفة، ويمكن في هذا المضمار الإشارة إلى أنواع الاتصال التي يمارسها من يعمل في مجال المحاسبة وهي كما يلي «على سبيل المثال لا الحصر»:

١- الاتصال مع الإدارة من خلال التقارير ومن خلال تفسير هذه التقارير، ويتم الاتصال لتلقي توجيهات الإدارة وتقديم البدائل المناسبة. إلخ.

٢- الاتصال مع الزملاء والعاملين في الإدارات الأخرى داخل المنشأة.

٣- الاتصال مع المستثمرين والجهات الرقابية من خلال البيانات المالية.

٤- اتصال مدقق الحسابات مع العملاء والحوار والتفاوض معهم.

إن ما تقدم يبرز أهمية اكتساب المحاسب لقدرات أساسية في مجال الاتصال والتفاوض والتعامل مع الآخرين.

كما يلاحظ أن اللجنة اهتمت بتعريف طالب المحاسبة بطبيعة بيئته ومنظمات الأعمال من حيث بيان التركيبة الأساسية لهذه المنظمات وطبيعة العلاقات داخلها. فيجب أن يوضح للطالب الدور المناط بالمحاسب والنظام المحاسبي وتفاعله مع الأنظمة والأجهزة الأخرى.

المحاسبة ونظم المعلومات:

لقد اهتم العديد من الكُتّاب بدور المحاسبة ضمن المعلومات داخل المنشأة. ودعا هؤلاء الكتّاب إلى أنه يجب النظر إلى المحاسبة من زاوية تطوير ونشر المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية. فيجب إبراز المحاسبة كوظيفة لتطوير ونشر المعلومات، حيث يجب أن يتعرف المحاسب على كيفية استخدام المعلومات من قبل متخذي القرار، وعلى المصادر المتعددة للمعلومات حتى يمكن تصور موقع المحاسبة ودورها في هذا المجال.

فالمحاسب يجب أن يكتسب المهارات الأساسية المطلوبة لتطوير نظم المعلومات في ظل ظروف بيئية متفاوتة. ويشير جونسون إلى أن البرامج المحاسبية الحالية تعد الطلبة للعمل في مجال المحاسبة باستخدام نموذج للمحتويات والتعليم تم تطويره في الستينات.

ويقترح بدفورد، الرئيس السابق للجنة مستقبل التعليم المحاسبي المنبثقة عن جمعية المحاسبين الأمريكيين، أن يتناول أول مقرر محاسبي نظم تطوير ونشر المعلومات، وأن تقدم الإجراءات والمعالجات المحاسبية ضمن المقرر لغرض إيضاح أجزاء محددة من عمل نظام المعلومات.

وقد اقترحت لجنة تطوير التعليم المحاسبي أن يتضمن المقرر الأول في المحاسبة ما يلي:

١- تزويد الطالب بالنظرة العامة إلى دور المحاسبة في توفير حاجة المجتمع من المعلومات ودور المحاسبة في المؤسسات والشركات العامة والخاصة.

٢- شرح الملامح الأساسية لعملية المحاسبة وعرض التقارير في المنشآت.

٣- عرض المفاهيم المحاسبية الأساسية بالإضافة على عناصر القوائم المالية.

٤- شرح أثر التفاوت في بيئة ومناخ الأعمال على فعالية النظم المحاسبية.

٥- دعم قدرات الطالب التحليلية وذلك بعرض مسائل وحالات غير منتظمة.

٦- إعلام الطالب بالجهود المبذولة لزيادة فعالية دور المحاسبة في مساعدة المنشآت على تحقيق أهدافها.

٧- التأكيد على أهمية المحاسبة كنظام هادف وفعال.

عملية التدقيق تحتاج لمراجع لديه مهارات تحليلية والتعامل مع تكنولوجيا المعلومات

ويلاحظ من مقترحات اللجنة أن الطالب، وقبل أن يتعمق في فهم الجوانب المحاسبية الفنية، يجب أن يتعرف على الإطار العام للمحاسبة وطبيعة البيئة التي تعمل بها المحاسبة.

كما أن ما يحدث من تطور مضطرد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لابد وأن ينعكس على النظرة لدور النظام المحاسبي ضمن نظم المعلومات المتكاملة. إن الارتباط فيما بين النظم المحاسبية ونظم المعلومات الأخرى أصبح وثيقاً بما يضيف أعباء ومهام جديدة على القائمين على تطوير النظم المحاسبية وذلك حتى تستطيع هذه النظم مواكبة التطور والتخاطب مع النظم الأخرى وتبادل المعلومات معها بما لا يخل بالقواعد والإجراءات التي تحكم عمل النظام المحاسبي.

الدور المنتظر من المحاسب في المنشآت الحديثة:

من الأسباب الأساسية التي تدفع إلى الاهتمام بتطوير برامج التعليم المحاسبي هو التغير في دور المحاسب داخل المنشأة، لقد كانت النظرة التقليدية للمحاسب والتي نتجت عن طبيعة المهام التي يقوم بتأديتها هو أن المحاسب يمارس مهام ضبط الدفاتر وإعداد التقارير باستخدام إجراءات فنية محددة ومتعارف عليها. إلا أن التطور في تكنولوجيا المعلومات أدى إلى برمجة جزء كبير من هذه الأعمال على الحاسب مما أدى إلى تكليف المحاسبين بأدوار ذات جوانب تحليلية وتشخيصية بحيث يقوم المحاسب بإنتاج معلومات تدعم عملية صنع القرار، وهذه المعلومات تعتمد بشكل أساسي على مخرجات نظم المعلومات المالية المبرمجة على الحاسب الآلي.

يقول Sundeam أن المحاسب بدأ بمزاولة مهام ذات نطاق أوسع حيث أصبح مشاركاً في المهام التالية:

١- أصبح المحاسب خبيراً ومستشاراً للإدارة بدلاً من قيامه بالأعمال المحاسبية الروتينية،

وبالتالي بدأ يعمل المحاسب مع فريق الإدارة أو ضمن هذا الفريق.

٢- توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار في منشآت تعمل في بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة، ولا تقتصر هذه المعلومات على تلك التي ينتجها النظام المحاسبي.

إن قيام المحاسب بهذه المهام يتطلب تطوير قدراته على ما يلي:

أ- تحديد الأهداف والفرص، والمعوقات المرتبطة بنشاط المنشأة.

ب- تحديد وجمع وقياس وتلخيص، وتحليل البيانات المالية وغير المالية المرتبطة بتحديد الأهداف والفرص والمعوقات.

جـ- استخدام البيانات وممارسة الحكم الشخصي وتقدير المخاطر ومعالجة المشاكل الحقيقية. فالتركيز يجب أن يكون على تطوير التفكير التحليلي وليس فقط على استذكار القواعد والإجراءات. فمن أهم المبادئ في التعليم المحاسبي هو تشجيع الطالب على أن يكون مشاركاً فعالاً ضمن العملية التعليمية وذلك باستخدام الحالات ولعب الأدوار ونماذج المحاكاة والأساليب الأخرى التي تدعم عملية التفاعل فيما بين الطالب والمادة العلمية، والطلاب الآخرين. فيجب أن يتضمن التعليم المحاسبي الكثير من الممارسة العملية أو التعليم من خلال آداء المهام.

بناء على ما تقدم فإن مما يساعد على تطوير برامج التعليم المحاسبي هو محاولة التعرف على الدور الذي يمارسه المحاسب في المنشآت النموذجية وتحديد المهام التي يقوم بمزاولتها فعلاً. وهذا العمل يساعد على بناء أو تطوير برامج التعليم المحاسبي بحيث تؤهل المحاسب للقيام بهذا الدور أو على سهولة التكيف لمزاولته بعد التخرج واكتساب الخبرة المطلوبة.

العوامل المساعدة على أحداث التطوير المنشود في برامج المحاسبة:

لقد حددت لجنة تغيير برامج التعليم المحاسبي المذكورة عدداً من العناصر التي تدعم الاتجاه نحو التطوير وذلك كما يلي:

١- تطوير نظم الحوافز ونظم قياس أداء أعضاء هيئة التدريس.

٢- اهتمام الجامعات بعملية التطوير ودعمها لهذا التوجه.

٣- توفر المراجع والمادة العملية المطلوبة.

٤- تطوير الاختبارات المهنية.

٥- تطوير نظم الاعتراف بالجامعات وربطها بالإطار المقترح للتعليم المحاسبي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد طرح Bailey، عدداً من المقترحات العملية التي يمكن أن تساعد على دفع عملية التطوير في برامج المحاسبة وذلك كما يلي:

١- تشجيع المنشآت على دعوة أساتذة المحاسبة إلى حلقات نقاش حول الجوانب المحاسبية داخل هذه المنشآت وذلك للاستماع إلى وجهة نظر المنشأة المتعلقة بالتأهيل المطلوب للمحاسبين.

٢- تنظيم مشاركة أساتذة المحاسبة في مشاريع استشارية محاسبية.

٣- المشاركة مع المحاسبين المهنيين لتطوير استراتيجية برامج المحاسبة، تصميم الحالات العملية، والمشاركة في الجوانب العملية من المقررات المحاسبية.

انعكاسات الاتجاه لتطوير التعليم المحاسبي على المؤسسات الأكاديمية الخليجية

يجب ألا تكون المؤسسات الأكاديمية الخليجية في معزل عن الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم المحاسبي. إن ما تشهده الدول الخليجية من نمو اقتصادي وازدياد مضطرد في حجم وعدد المنشآت العامة والخاصة والاهتمام بالتطور التكنولوجي ونظم المعلومات وأساليب الإدارة الحديثة ينعكس بلا شك على نوعية الكوادر التي تحتاجها هذه المنشآت من حيث التأهيل العلمي والاستعداد الشخصي، كما أن تطور حركة التبادل التجاري مع دول العالم وتطبيق شبكات الاتصال والمعلومات المالية الدولية يدفع إلى المزيد من الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحلية واستخدام التكنولوجيا المتطورة.

إن التطورات المشار إليها أعلاه تعني أن نظم المعلومات تمر في حقبة تطورات متسارعة، ولا يمكن أن تكون المحاسبة في معزل عن هذه التطورات. ولا شك أن تأهيل الكوادر لكي تعمل ضمن بيئة المعلومات في أوضاعها المتطورة لابد وأن تكون مؤهلة بما يساعدها على العمل والتفاعل مع هذه البيئة.

الإعداد المهني للمحاسب يستلزم مراعاة احتياجات الشركات وطبيعة البيئة المهنية

وبناء على ما تقدم، نود أن نطرح بعض المقترحات التي تهدف إلى دعم عملية تطوير برامج التعليم والتدريب على المستوى الخليجي، وتتناول هذه المقترحات الجوانب التالية:

١- برامج التعليم الأكاديمي.

٢- العلاقة فيما بين منشآت الأعمال والمؤسسات الأكاديمية.

٣- التعاون فيما بين الجامعات الخليجية.

أولاً: برامج التعليم الأكاديمي:

لقد قطعت الجامعات الخليجية شوطاً في تطوير برامجها الأكاديمية في كليات التجارة أو العلوم الإدارية. إلا أنه لا زالت هناك إمكانية للمزيد من التطوير وذلك لمجاراة التطورات العالمية. وسوف يتم ربط المقترحات في هذا الجزء بالتوجهات التي اقترحتها لجنة تغيير التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض التصرف:

أ- تنمية المهارات الذهنية التحليلية:

إن تنمية القدرات الذهنية ومهارات التحليل لدى الطالب يعتبر من الأمور التي تدعم قدرات الطالب في التعامل مع المواقف المتغيرة ومعالجة المشكلات الطارئة. إن تطوير هذه القدرات لا يتم عادة من خلال المحاضرات، وكتابة الأبحاث النظرية، أو قراءة الكتب المقررة، بل يحتاج إلى تصميم أساليب تعليمية تهدف أساساً إلى تنمية هذه الجوانب لدى الطالب، ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

١- تنمية المهارات التحليلية من خلال التوسع في استخدام الحالات العملية والتي تعكس أوضاع شركات فعلية وتغطي الجوانب المالية والمحاسبية، مع توجيه الطلبة لتحليل هذه الحالات وتقديم توصياتهم مع إجراء حوار داخل قاعة المحاضرات حول موضوع الحالة.

وفي البرامج المتقدمة، خاصة المرحلة النهائية في البكالوريوس وبرامج الماجستير، يمكن دفع الطلبة لتصميم حالات عملية من خلال دراسة أوضاع شركات معينة وطرح هذه الحالات للنقاش مع الطلبة الآخرين بإشراف أستاذ المادة.

إن هذا الأسلوب يساعد أيضاً على تنمية مهارات التعامل مع الآخرين والاتصال وذلك من خلال عمل الطلبة ضمن فرق لتحليل أو دراسة موضوع معين وتكليف الطلاب بأدوار قيادية في

هذه الفرق بشكل متناوب.

٢- تصميم حلقات النقاش Seminer ضمن البرنامج الأكاديمي في المراحل المتقدمة بما يدعم تحقيق الأهداف المتعلقة بتنمية المهارات التحليلية ومهارات الاتصال لدى الطالب.

ب- إعادة تصميم المقررات العملية:

هنالك حاجة إلى بناء المقررات العملية بأسلوب يدعم النظرة للمحاسبة كنظام للمعلومات ويحدد موقع المحاسبة وعلاقاتها مع العلوم ذات الصلة ونظم المعلومات الأخرى وذلك من خلال ما يلي:

١- بيان كيفية استخدام مخرجات النظام المحاسبي من قبل متخذي القرار، أو من قبل الأطراف الأخرى التي تستفيد من هذه المخرجات كمدخلات لنظم معلومات أخرى، بما يساعد الطالب على فهم الغرض من إعداد البيانات والقوائم والتقارير المالية ومدى أهميتها لمتخذي القرار أو الأطراف الأخرى.

٢- الربط بين فروع المحاسبة وتوضيح العلاقة فيما بينها وكذلك الربط فيما بين المحاسبة والعلوم الأخرى وبيان طبيعة هذه العلاقة والصلة مع هذه العلوم وشرح كيف ترتبط المحاسبة مع هذه العلوم بحيث يتم في النهاية إنتاج المعلومات والتقارير المطلوبة.

٣- إعداد الطالب، من خلال مقررات محددة، بأسلوب مهني يساعده على فهم واستيعاب دور المحاسب في المنشآت الحديثة وتأهيله لمزاولة هذا الدور والذي يضعه في موقع خبير ومستشار للإدارة بعد اكتساب الخبرة اللازمة، وليس فقط كمحاسب يقوم بأداء المهام الروتينية.

٤- توعية الطالب بدور التكنولوجيا الحديثة في مجال نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص وفي مجال نظم المعلومات بشكل عام. ولا يكفي أن يتم تدريس علوم الكمبيوتر والبرمجة الأساسية من خلال مقررات محددة وإنما يجب تطعيم المقررات ذات الصلة بأجزاء تبين دور الحاسب الآلي في مجال حفظ ومعالجة وتحليل المعلومات. فيجب أن يتعرف الطالب على طبيعة النظم الآلية المتطورة ودورها في مجال المعلومات المحاسبية. فعلى سبيل المثال يتم التوسع حالياً في الاستفادة من نظم دعم القرار أو Decision Support Systems، وهي برامج تدعم عملية التحليل المالي واستخراج التقارير بأسلوب ميسر وسريع. فيجب أن يتعرف الطالب على وظيفة هذه النظم، على سبيل المثال، وعلى الدور الذي يمارسه المحاسب الإداري في تحقيق الاستفادة الأفضل منها.

كليات المحاسبة الخليجية قطعت شوطاً مهماً في تطوير برامجها الأكاديمية.. ولكن!!

ثانياً: تنمية العلاقة فيما بين منشآت الأعمال والجامعات:

إن الإعداد المهني للمحاسب لا يمكن أن يتم بمعزل عن معرفة متطلبات المؤسسات والشركات التي تمثل مواقع العمل المحتملة والمخرجات لبرامج التعليم المحاسبي، وطبيعة البيئة المحيطة بالمحاسبة في عمله. فبناء جسور من الاتصال والتفاعل بين المؤسسات الأكاديمية والمنشآت يساعد بلا شك على بناء برامج التعليم الأكاديمي بصورة تعكس احتياجات هذه المنشآت. ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال أن تصمم برامج التعليم الأكاديمي لتعكس واقع المنشآت والشركات الحالي والذي قد لا يكون مواكباً لأحدث التوجهات والتطورات في المجال المحاسبي وقد لا يكون موافقاً للأصول والمبادئ النظرية، إنما المقصود هو الاستفادة من آراء المنشآت بالنسبة للجوانب التي يجب الاهتمام بها في البرنامج التعليمي وذلك دون الإخلال بالقواعد والأصول النظرية والعملية.

ويمكن ترجمة هذا التوجه عملياً بقيام الكليات بترتيب زيارات مبرمجة لأعضاء هيئة التدريس للمنشآت والشركات للتعرف على تطلعاتها واحتياجاتها.

كما يمكن أن يتم دعوة مجموعة من المدراء الماليين في الشركات لعقد حلقة نقاش بالاشتراك مع أعضاء هيئة التدريس في القسم للاستماع إلى وجهات نظرهم. وهنالك صيغة أخرى قامت بتطبيقها شركة بوينغ الأمريكية لصناعة الطائرات، حيث تقوم بدعوة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المحلية وتقوم بتعريفهم على أجهزتها المحاسبية والمالية وكيفية عملها، كما تطرح عليهم تطوراتها فيما يتعلق بنوعية الكوادر التي تحتاجها الشركة في المجال المحاسبي.

ثالثاً: التعاون فيما بين الجامعات الخليجية:

تحتاج عملية تطوير البرامج الأكاديمية في مجال المحاسبة بلا شك إلى جهود حثيثة ومكثفة. وحيث أن الجامعات الخليجية لا تنقصها الخبرة أو الكفاءة لإحداث عملية التطوير.ولله الحمد، فيمكن دعم عملية التطوير من خلال التعاون فيما بين هذه الجامعات خاصة أن هناك تشابهاً في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الدول الخليجية وهذا بلا شك يسهل عملية التنسيق والتعاون في مجال تطوير البرامج الأكاديمية المحاسبية.

ويمكن أن يتم هذا التعاون في مجال اختيار أو تأليف المراجع والكتب المحاسبية، وتصميم المقررات، وتطوير أنماط التعليم الأكاديمي في مجال المحاسبة. ويمكن تنفيذ هذا التوجه بتشكيل فريق عمل مشترك يضم رؤساء أقسام المحاسبة في الجامعات الخليجية، ويمكن أن تكون رئاسة الفريق دورية بحيث يتم الاتفاق على استراتيجية مشتركة لتطوير برامج التعليم المحاسبي. وعند الاتفاق على الخطوط الرئيسية ومعالم خطة التطوير يمكن تفريغ مجموعات عمل بإشراف اللجنة الرئيسية حيث تقوم هذه الفرق بعملية الإعداد الفعلي للمحتوى العملي للمقررات والتكليف لتأليف أو اختيار المراجع المحاسبية ويكون عمل اللجنة وفرق العمل بتمويل مشترك من الجامعات الخليجية. كما أنه مما يدعم عملية التطوير هو تبادل الزيارات فيما بين الجامعات الخليجية وتطبيق أسلوب الأساتذة الزائرين، ودعوة الأساتذة من الجامعات المختلفة لإلقاء محاضرات أو إدارة حلقات نقاش في موضوعات محددة.

برامج التدريب المحاسبي

تعتبر برامج التدريب في المجال المحاسبي مكملة للبرامج الأكاديمية كما أنها تساعد العاملين في مجال المحاسبة على مواكبة التطورات الجارية في مجال اختصاصهم واكتساب خبرة متخصصة في مجالات محددة.

ويتم إعداد برامج التدريب عادة حسب التأهيل الأكاديمي المتوفر لدى المشارك في هذه البرامج. لذلك فإن تطوير البرامج الأكاديمية يؤدي إلى تقليص التدريب الأساسي النظري الذي يحتاجه المشارك، ويكون التركيز، عند توفر التأهيل الأساسي، على برامج التدريب العملي وعلى البرامج التي تتناول التطورات المستجدة سواء

في المجال الأكاديمي أو المجالات العملية. وحتى في هذا الجانب، فإن المؤسسات الأكاديمية يمكنها أن تقوم بعرض برامج تدريب تساعد الخريجين على متابعة التطورات المستجدة في مجال تخصصهم.

وبالرغم من أن تطوير البرامج الأكاديمية يقلص بلاشك حجم برامج التدريب التي يحتاجها الخريج. إلا أنه لا يلغي الحاجة إلى هذه البرامج حيث يبقى هنالك دور للتدريب النظري والميداني بعد التخرج. فالحديث عن تطوير برامج التدريب لا يمكن أن يتم بمعزل عن تناول موضوع تطوير برامج التعليم الأكاديمي إلا أنه لإغراض التحليل والمناقشة، فإننا نتناول برامج التدريب بشكل منفصل وبافتراض أن برامج التعليم الأكاديمي توفر التأهيل الأساسي المطلوب للخريج. ونناقش برامج التدريب فيما يلي وبالتركيز على العناصر التالية:

١ - نطاق برامج التدريب.

٢ - نمط وأساليب برامج التدريب.

٣ - دور المؤسسات الأكاديمية في مجال التدريب.

أولاً: نطاق برامج التدريب المحاسبي

يمكن تحديد الجوانب الرئيسية التي يمكن أن تمثل محور برامج التدريب المحاسبي وذلك كما يلي:

١ - مواكبة التطورات في مجال التخصص.

٢ - استيعاب الإجراءات والقواعد الخاصة بتطبيق نظم محاسبية متخصصة، أو تكنولوجيا مرتبطة بالأعمال المحاسبية.

٣- التأهيل للاختبارات المهنية.

٤ - تعريف غير المحاسبين ممن يعملون في مجالات مرتبطة بالعمل المحاسبي، بمبادئ المحاسبة والإجراءات والقواعد المتبعة.

ثانياً: نمط وأساليب برامج التدريب

تختلف برامج التدريب عن البرامج الأكاديمية من حيث الأهداف والنطاق. فبينما تهتم البرامج الأكاديمية بتأهيل الطالب في مجال تخصصه وذلك من خلال مواد علمية متخصصة ومترابطة، تتجه برامج التدريب إلى مساعدة المتدرب لاكتساب مهارات محددة في مجال تخصصه. إلا أنه يلاحظ أن الكثير من برامج التدريب المتاحة يغلب عليها الطابع النظري وذلك بالنسبة لتلك البرامج التي يفترض أن تدعم القدرات العملية للمتدرب. ونورد فيما يلي طرح المقترحات التالية بالنسبة لبرامج التدريب المحاسبي:

١ - يجب أن تواكب هذه البرامج التطورات الجارية في مجال المحاسبة ونظم المعلومات.

٢ - التوسع في التطبيقات العملية وربطها بالتكنولوجيا الحديثة.

٣- اختيار المدربين للبرامج ذات الطابع العملي على أساس الخبرة العملية فضلاً عن التأهيل الأكاديمي.

٤ - تصميم البرامج بحيث تكون مرتبطة بمجال عمل المتدرب قدر الإمكان وذلك بالنسبة للبرامج التي تهدف إلى تنمية القدرات العملية. فعلى سبيل المثال من غير المناسب استخدام أمثلة عملية من منشآت صناعية، وذلك بالنسبة للعاملين في مؤسسات مالية.

من المهم تطوير القدرات الذهنية والتحليلية لدى الطالب الخليجي

ثالثاً: دور المؤسسات الأكاديمية في مجال التدريب

بالرغم من أن الهدف الأساسي للأكاديمية هو تأهيل الطلبة المنتظمين علمياً وعملياً، إلا أنها يمكن أن تساهم في مجال التدريب نظراً لتوفر الكفاءات المؤهلة لدى هذه المؤسسات. ولكن ليس من المتوقع أن تتوسع المؤسسات الأكاديمية في مجالات التدريب ذات الطابع التخصصي والمرتبط بأنماط أو بيئة عمل محددة وذلك نظراً لطبيعة هذه المؤسسات.

ويمكن أن تساهم المؤسسات الأكاديمية في مجالات التدريب التالية:

١ - البرامج التي تهدف إلى عرض التطورات في عالم المحاسبة من النواحي النظرية والمهنية.

٢ - البرامج الأساسية الموجهة لغير المحاسبين.

٣ - حلقات النقاش التي تهدف إلى مناقشة بعض القضايا الفنية التي تواجه المحاسبين المهنيين والمسئولين عن الأجهزة المحاسبية.

الخلاصة

تشهد برامج التعليم المحاسبي والتدريب تطورات رئيسية تهدف إلى زيادة فعالية هذه البرامج بهدف إعداد كوادر قادرة على التعامل مع بيئة العمل التي تمر بتحولات تتمثل في زيادة الطلب على المعلومات والتوسع في التكنولوجيا الحديثة، والدخول في مشاريع ضخمة تتطلب أنظمة مالية متطورة ومعقدة.

إن من أهم التحديات التي تواجه العاملين في مجال المحاسبة في الوقت الحاضر هو استيعاب الدور المطلوب أن تضطلع به النظم المحاسبية ضمن نظم المعلومات الحديثة، وكذلك اكتساب القدرات والمهارات الشخصية المطلوبة، بالإضافة إلى المهارات الفنية، وذلك للعمل بفاعلية ضمن الأطر التنظيمية والإدارية القائمة. كذلك فإن اكتساب القدرات التحليلية للتعامل مع المواقف والقضايا الفنية المتشابكة يمثل جانباً مهماً يجب أن يتوفر في العاملين في المجال المحاسبي.

كما أن القدرة على التعامل مع التكنولوجيا والبرامج الآلية الحديثة، بالقدر الذي يحتاجه المحاسب، أضحى من الأمور الأساسية التي يجب اكتسابها، كما يجب التعرف على الدور الذي تقوم به تكنولوجيا الحاسب الآلي والخدمات التي تقدمها في مجال نظم المعلومات بصفة عامة والنظم المحاسبية بصفة خاصة.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن ما تمر فيه مهنة المحاسبة حالياً من تطورات ينتج عنها تدريجياً إعادة تشكيل دور المحاسب حيث يتجه التغيير من القيام بالأعمال الدورية الروتينية إلى دور أكثر أهمية وتعقيداً يتمثل في أداء المهام التحليلية والتشخيصية وتقديم الاستشارة الفنية للإدارة والمساهمة بشكل رئيسي في تطوير نظم المعلومات وتحديد مخرجات هذه النظم.

إن التطورات المعاصرة في مهنة المحاسبة لا تتعلق بالمحاسب المالي أو المحاسب الإداري فقط وإنما تؤثر أيضاً على الدور الذي يضطلع به مدقق الحسابات الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي أيضاً. فعملية التدقيق أو مراقبة الحسابات أصبحت تتطلب قدرات تحليلية ومهارات شخصية بدرجة أكبر كما صار من المهم أن يتمكن المدقق من التعامل مع التطورات في تكنولوجيا المعلومات وأن يستخدم هذه التكنولوجيا بكفاءة أكبر لأداء المهام الموكلة له.

إن تطور بيئة العمل المحاسبي والمالي وازدياد درجة التعقيد في هذا العمل ينسحب بلاشك على القائمين بعملية المراقبة والتدقيق من حيث اكتساب القدرات المطلوبة للتعامل مع هذه البيئة.